

الفصل الثاني

رقابة بغير رقيب

« صاحب الحكم لن يكون شيئاً مذكوراً اذا
لم يكن هو كل شيء . وحتى يتسنى له ان يكون
كل شيء يجب عليه ان يكون في كل مكان . »

(نابليون)

كثيرة جداً سيئات عهد عبد الناصر . وإهدار حرية الصحافة كان أسوأ هذه السيئات . فما عرفت مصر حاكماً تسلط على صحافتها كما تسلط عبد الناصر .

وكان قهر الصحفيين وإرهابهم بالجيش والإعتقال والتعذيب وقطع الأرزاق وسيلة من وسائل هذا التسلط . وكانت الرقابة على الصحف وسيلة ثانية . وكان الإتحاد الإشتراكي العربي وسيلة ثالثة .

وقد أعفى عهد السادات نفسه من الأخذ بوسيلة القهر . لأن غيرها من الوسائل يغني عنها دون أن يكون له من سيء العواقب مثل ما لها . ثم إن القهر لا يخاف من إفتيات على سيادة القانون . وعهد السادات قد حرص إلى الآن على مراعاة هذه السيادة . حتى لا يتورط فيما تورط فيه عهد عبد الناصر من آثام .

أما الوسيلة الثانية وهي الرقابة على الصحف . فقد أبقاها عهد السادات مدة زادت على ثلاث سنين . وهو حين أنهاها بعد ذلك لم ينهها إلا بعد أن ثبت لدى صاحب العهد أن رئاسته للإتحاد الإشتراكي العربي المالك للصحف التي أمت قد جعلت له على هذه الصحف رقابة غير مرئية كالكهرباء لا نراها ولكن نرى آثارها في كل لحظة .

لأنها رقابة بغير رقباء . ثم هي رقابة ذاتية يفرضها رؤوساء

التحرير على أنفسهم وعلى من يتبعهم من المحررين . خوفا من عقاب رئيس الاتحاد الاشتراكي وأملا في ثوابه . ولا عجب فالإنسان بطبيعته يرجو ويخاف . والصحفيون بشر من بني الإنسان . ورئيس الاتحاد الاشتراكي العربي حري أن يرجي وأن يخاف .

أليس يملك في شأن عزل ونقل وتعيين وترقية رؤساء تحرير الصحف الموثمة ومحرريها ما لا يملكه سواه . أليس له على هؤلاء جميعا سلطة كفيلة بأن تبعث في نفس من يخضع لها أملا قد يرفع صاحبه إلى السماء أو خوفا قد يهبط به إلى أعماق قاع ؟

ألم تمتد يده قوية غالبية إلى الأستاذ محمد حسين هيكل لتخرجه من جنة الأهرام ولتحل غيره محله ؟ وإذا كان هذا شأنه مع العالقة فما بالك بشأنه مع الأقزام ؟

ألم يغضب على أكثر من مئة من الصحفيين فاذا به ينحهم جميعا دفعة واحدة عن العمل الصحفي ولا يجد هذا الإجراء الفاجع من تسعفه الجرأة ليعترض عليه ؟

ألم تجتمع الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين في ٢٢ يونيو ١٩٧٣ م فاذا بها تمنع ضحايا هذا الإجراء من حقهم في أن يشهدوا جلساتها ويفوت المجتمعون في هذه الجمعية أن يرسلوا كلمة مؤاساه إلى هؤلاء الصحفيين ولا يفوتهم أن يرسلوا إلى السيد الرئيس برقية يقولون فيها :

« باسم الحرية التي ارسيت دعائمها .. وباسم المظلة الديمقراطية التي تحمل لواءها .. وباسم القيم النضالية الشريفة التي نعيد البناء على أساسها .. وباسم مصر العزيزة التي نؤمن بها .. وباسم شعبها الذي يعتز بكم قائدا وزعما .. يطيب للجمعية العمومية للصحفيين أن تبعث لسيادتكم بكل الحب والتأييد » .

ثم ألم يعدل الرئيس بعد ذلك في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٣ م عن قراره الرهيب فعاد المبعدون إلى حيث كانوا لكن بعد أن نصب فيهم معين الشجاعة وانطفأت فيهم شعلة الحماس فانتفت الحاجة إلى إقامة رقيب أو رقيباء عليهم ، وبعبارة أخرى انتفت الحاجة إلى إقامة رقابة مرئية بعد أن أغنت عنها رقابة غير مرئية .

والرقابة الثانية أطول أجلا وأوسع رفعة وأشد ضراوة من الرقابة الأولى .

إنها أطول أجلا لأنها باقية ما بقى الاتحاد الاشتراكي . والسلطة التي أنشأت هذا الاتحاد هي وحدها التي تقدر على إنهائه . وقد لا تنبيه إلا بعد أن تعد غيره ليقوم مقامه . أما الرقابة المرئية فأجلها محدود بأجل حالة الطوارئ التي أوجبت الأحكام العرفية ومن ثم فهو ينتهي ولا بد بانتهائها .

وهي أوسع رفعة لأن رقعة الرقابة المرئية محدودة بحدود السبب الذي إستدعى حالة الطوارئ التي جاءت الرقابة

المرئية ثمرة من ثمارها . فان كانت الحرب هي سبب حالة الطوارئ فلا تقع الرقابة إلا على شئون الحرب وتكون الأقلام حرة فيما لا يتصل بهذه الشئون . أما رفعة الرقابة غير المرئية فليس لها حد محدود وهي تتسع بقدر ما تتسع المخاوف وتمتد الآمال ، فقد يتوهم رؤساء التحرير أن الكتابة في شأن من الشئون قد يغضب السيد الرئيس فلا يجراً أحد على أن يمس هذا الشأن أو يسمح لغيره أن يمس

وموازنة رئاسة الجمهورية تبدو مثلاً حاضراً لهذه الحالة فهي لم تجد إلى اليوم وقد لا تجد مستقبلاً من يجراً على أن يكتب فيها .

كذلك قد يظن رؤساء التحرير أن هناك أشخاصاً تصلهم بالسيد الرئيس صلات خاصة تستوجب حمايتهم من النقد . كالصلات التي تصل السيد الرئيس بالمهندس الزراعي سيد مرعي وبالمهندس عثمان أحمد عثمان وبالسفير أشرف مروان . وهؤلاء جميعاً يشغلون وظائف عامة . وليس لمن يشغل وظيفة عامة أن يكون محمياً من النقد .

وفي هذا المقام يأذن لنا الأدب في أن نذكر السيدة الأولى . وهي أولى بالذكر من غيرها . لأن صلتها بالسيد الرئيس أوضح وأوثق . وهي تمارس من الأعمال العامة ما يسمح لنا أن نقول أن نقد نشاطها في إطار هذه الأعمال ليس جائزاً فحسب بل هو واجب لخيرها ولخير هذه الأعمال جميعاً .

وهي - أى الرقابة غير المرئية - أشد ضراوة لأن مخالفة أوامر الرقابة المرئية لا تتجاوز منع نشر ما كتب كله أو بعضه . والشكوى من الرقيب إذا تجاوز حده ممكنة دائماً ، أما فى ظل الرقابة غير المرئية فالويل لمن يكتب ما يغضب صاحب السلطة أو يثير شكه ففى يده النقل والعزل . وشيء آخر فى يده هو تعليق الكاتب فلا هو معزول ولا هو عامل . لا يكتب . وإن كتب لا يجد من ينشر له وهذه كأس مريرة شرب منها كتاب كبار مثل مصطفى أمين وجلال الحامصى وأحمد أبو الفتوح .

وفى جو يشيع فيه الخوف يصير مدح الرئيس والثناء عليه وقاء بدفع الشبهة ويصد التهمة ، وعلى هذا يتبارى الخائفون ومعهم الطامعون فى مضمار المديح . فتبدو الصحف كما لو كانت فرقة موسيقية لا تعزف إلا لحناً واحداً لا يتغير . ويكون بين الصحفيين من يعف عن المشاركة فى هذا اللحن . فتلحقه شبهة عدم الولاء . ويصير هدفاً لأن ينزل به العقاب . على حين أنه أولى الناس بأن يصديه جميل الثواب .

ولما كان الإتحاد الإشتراكى هو الركيزة التى تركز عليها السلطة التى نشأت فى ظلها الرقابة غير المرئية للصحف . فقد حرص الرئيس السادات على بقاء هذا الإتحاد الإشتراكى ما وسعه الحرص وراح يزيكه ويمجده وينوه بمزاياه باللسان مرة وبالقلم مرات .

استمع إليه وهو يقول في ورقة أكتوبر : « قد كان
الإتحاد الاشتراكي العربي ومايزال التنظيم السياسي الذي
تتحقق من خلاله الديمقراطية السليمة » ، ثم يقول في نفس
الورقة :

« قد ارتضى الشعب نظام تحالف قوى الشعب العاملة إطار
لحياته السياسية وإننا في معركة البناء والتقدم لأحوج ما نكون
لهذا التجمع . ومن ثم فأننا نرفض الدعوة إلى تغنيث الوحدة
الوطنية بشكل مصطنع عن طريق الأحزاب بلا ضابط
ولا قاعدة . ولكننا لا نقبل نظرية الحزب الواحد الذي يفرض
وصايته على الجماهير ويصادر حرية الرأي ويحرم الشعب عمليا
من ممارسة حريته السياسية » .

ومرة أخرى استمع إليه وهو يقول في ورقة أغسطس :

« إن الإتحاد الاشتراكي ليس حزبا حتى يكون الحزب
الحاكم الذي يملئ إرادته على الحكومة والبرلمان ، وإنما الإتحاد
الاشتراكي هو الإطار المنظم للحركة السياسية للجماهير
الشعبية » .

وكان أعيب ما عاب الإتحاد الاشتراكي . إنه وقد نشأ في
في حجر السلطة لم يكن له رأى إلا رأيا . وهكذا غاب رأى
الآخر ، وأريد تلافى هذا العيب فتقرر إقامة ثلاثة منابر داخل
الإتحاد الاشتراكي لتمثل اليمين والوسط واليسار . وخاضت
هذه المنابر الانتخابات وظفر منبر الوسط الذي كان يرأسه

رئيس الحكومة السيد ممدوح سالم بنصيب الأسد من المقاعد في مجلس الشعب . وارتاح الرئيس السادات لهذه النتيجة . فاذا به يعان في الخطاب الذي ألقاه في نوفمبر سنة ١٩٧٦ م في إفتتاح الدورة الأولى لمجلس الشعب :

« بناء على نجاح تجربة الانتخابات واستئنافاً للمسيرة التي عاهدت الله والشعب عليها قد قررت أن تتحول التنظيمات السياسية الثلاثة . إبتداء من هذا اليوم إلى أحزاب » .

وكان مقتضى هذا القول ولازمة أن ينقضى الإتحاد الإشتراكي العربي . وأن يذهب إلى غير رجعة . فقد كان عقبة كأداء في طريق الديمقراطية . كما كان الملاذ الذي لا ذ به مراكز الانحراف والإستغلال . وأهم من هذا كله أن الثورة إنما أنشأته كما أنشئت الإتحاد القومي قبله ليكون بديلاً من الأحزاب . ومتى كان ذلك وكان قد تقرر أن يعود نظام تعدد الأحزاب . فإن هذه العودة تستلزم إلغاء الإتحاد حتى لا يجتمع الأصيل والبديل . وفي إجتماعهما ضرر لا يخفى على أحد . وعلى طريق هذا المنطق سار السيد الرئيس فألغى ما كان قائماً من تنظيمات الإتحاد الإشتراكي في القرى وما كان قائماً منها في المراكز . كما أنه ألغى ما كان قائماً منها في المحافظات . بل أنه ألغى المؤتمر القومي . وبعد هذا كله أبقى أن ينص على بقاء اللجنة المركزية لتكون هي وحدها الإتحاد الإشتراكي الذي تحدثت عنه المادة الخامسة من الدستور فقالت :

« هو التنظيم السياسى الذى يمثل بتنظيماته القائمة على أساس مبدأ الديمقراطية تحالف قوى الشعب العاملة من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية » .

وليس يعنينا هنا أن نخوض فى بحث دستورى لنكشف عن خطأ القول بوجود اللجنة المركزية وحدها على أن نقوم مقام الإنحد الاشتراكى وأن نحل محله . ومع ذلك لا يسعنا إلا أن نلفت النظر إلى ما يأتى :

أولا : إن الإنحد الاشتراكى بناء مركب يتكون من عدة تنظيمات . وبعبارة أخرى هو كل يتكون من أجزاء . وليس يصح أن يقوم العنصر مقام المركب كما لا يصح أن يقوم الجزء مقام الكل .

ثانيا : وظيفة الإنحد الاشتراكى كما حددها الدستور هى تمثيل قوى الشعب العاملة . وهذه الوظيفة لا يؤديها إلا التنظيم كله مستكملا أجزاءه كلها .

ثالثا : إن اللجنة المركزية ليست أصلا من أصول الإنحد الاشتراكى العربى . وإنما هى فرع من أصل هو المؤتمر القومى العام . لأن هذا المؤتمر هو الذى ينتخب أعضاءها من بين أعضائه لتتوب عنه فى غير دورات انعقاده . وهى لا تختار أمينها الأول إنما الذى يختاره

لها هو المؤتمر القومى العام . ومتى كان ذلك وكانت
اللجنة المركزية ليست إلا فرعا من أصل هو المؤتمر
القومى . فان إلغاء الأصل يقتضى إلغاء الفرع . لأن
الفرع يتبع الأصل وجودا وعدما .

وإذا كان بقاء الاتحاد الإشتراكى العربى محصورا فى
اللجنة المركزية مقصورا عليها وحدها أمرا تنوشه الشكوك .
وتؤخذ عليه المآخذ فان تشبث الرئيس به وتصميمه عليه
لا يفسره إلا الحرص على السلطة التى غرست فى قلوب
الصحفيين ما غرست من بذور الرقابة التى لا ترى ونرى
آثارها واضحة كأضواء النهار .